تدخل الدولة ضرورة أم عائق ؟ – قطاع الطاقة الكهربائية أنموذجا–

د. شاكـــــــر قاسمـــــي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف

ملخص

ظل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولزمن طويل محل جدل وخلاف بين الاقتصاديين انطلاقا من الفكر الكلاسيكي ووصولا إلى التيارات الفكرية الحديثة، حيث توالت المحاولات وتباينت الآراء لتبرير ذلك التدخل، وهذا البحث يهدف إلى إعطاء مسح سريع لمختلف التيارات الحديثة التي تناولت الموضوع كما يتطرق إلى أحد أهم تلك التيارات ألا وهو تيار النظرية الحديثة للتنظيمات، والتي استخدمت أدوات جد قوية لتبرير التدخل، كما يركز الضوء على قطاع الطاقة الكهربائية نموذجا للدراسة.

الكلمات المفاتيح: **تدخل الدولة، سوق، محتكر، حقوق، طاقة كهربائية.**

L'intervention de l'Etat, une nécessité ou une contrainte ?
- Le secteur d'électricité comme exemple-

Résumé

L'intervention de l'Etat dans la vie économique fut et reste jusqu'aujourd'hui le point central d'une longue polémique entre les économistes, depuis la pensée économique classique, jusqu'aux courants contemporains. Les tentatives se sont succédées pour justifier l'interventionnisme de l'Etat. Cette recherche a pour objet d'établir un état des lieux de la littérature moderne portant sur l'interventionnisme de l'Etat. Elle se focalise sur la nouvelle théorie des institutions, qui a fourni de puissants outils pour justifier l'intervention de l'Etat dans la vie économique. L'exemple pris est celui du secteur de l'électricité.

Mots clés: Etat, intervention, marché, monopoleur, droits, énergie électrique.

The State Intervention: a Necessity or a Constraint?
The Electricity Sector as Example

Abstract

The intervention of the state in the economic life was and is still a central point in economists' debates. Since the classic thought to today's modern works, many attempts have been carried out to justify the state intervention. This paper aims to give a theoretical chart on this problematic, using the several tools of the new-institutional theory, which tried successfully to justify the state intervention, it also attempts to shed light on the electricity sector as example.

Keywords: State, intervention, market, monopolist, rights, electrical energy.

مـقدمـــة:

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تحولات اقتصادية كبيرة، كانت ناجمة عن تقاطع مستمر بين التيارات الفكرية من ناحية، والتجارب الواقعية لاقتصاديات مختلفة من ناحية أخرى، وكان أبرز تلك التحولات الاقتصادية موجة التحرير الاقتصادي التي ضربت الغرب عموما، وأوروبا خصوصا، حيث زحفت موجة التحرير على جميع القطاعات بداية من المؤسسات الاقتصادية العمومية، ثم النظام المصرفي لتنتقل إلى قطاع الخدمات إلى غاية وصولها إلى القطاعات الشبكية، ولقد عرفت الأدبيات الاقتصادية لغطا وتجاذبا كبيرين حول موضوع ضرورة تدخل الدولة من عدمه في الحياة الاقتصادية عموما، حيث تباينت الآراء وانقسم الاقتصاديون بين مؤيد لتدخل الدولة ورافض له وناد إلى حل وسط، كما تفرقت الآراء حول كيفية تدخل الدولة، وهو ما دفعنا إلى تقديم هذه المساهمة الفكرية سعيا منا إلى تقديم طرح أقرب للواقع من غيره.

- أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أحد أهم الموضوعات الاقتصادية، فهو يعالج مسألة ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من عدمه، إذ أن الاقتصاديين انقسموا إلى تيارين متناقضين فيما يخص تدخل الدول، ولم يقدموا مبررات قوية لأطروحاتهم النظرية، فلا القائلون بالتحرر الاقتصادي تمكنوا من سوق أدلة قوية ولا القائلون بالاشتراكية تمكنوا من بسط فكرهم، وهو ما أدى إلى ظهور تيارات أخرى حاولت تقديم مبررات قوية لتدخل الدولة أو نفيها، وهذه الدراسة من شأنها تسليط الضوء على تلك الأطروحات النظرية محاولة تقديم أقواها تجاه تبرير تدخل الدولة من عدمه، وقد استعنا في ذلك بقطاع الطاقة الكهربائية كمثال عن القطاعات التي تنطبق عليها تلك النظريات.

- أهداف البحث:

يمكن أن تحصر أهداف البحث في نقطتين اثنتين هما:

- محاولة تقديم طرح قوي كمبرر لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- إماطة اللثام عن نوع خاص من الحقوق التي لا يمكن للسوق أن يثمنها من خلال ميكانيزماته التقليدية، العرض والطلب والسعر.

- فرضيات البحث:

يرتكز هذا البحث على ثلاث فرضيات أساسية هي:

- وجود الخدمة العمومية يستدعي تدخل الدولة العميق في الحياة الاقتصادية.
- وجود تكاليف للمعاملات الاقتصادية يستلزم تدخل الدولة لتخفيضها.
- وجود جملة من حقوق الملكية ذات الصبغة الاجتماعية والتي لا تستطيع السوق تثمينها وبالتالي يصبح تدخل الدولة جد ضروري.

- حدود البحث:

للبحث مجموعة من الحدود يمكن حصرها في الآتي:

- يتعرض البحث لمختلف المدارس الحديثة المتناولة لتدخل الدولة دون التعرض لما طور ضمن التيار الكلاسيكي أو الماركسي.
- يقدم البحث نسيجا متماسكا من المبررات فيما يتعلق بتدخل الدولة دون تقديم دراسة ميدانية، فهو ذو طابع نظري محض.

- إشكالية البحث:

لقد انطلقنا من السؤال الآتي كمركز لإشكالية بحثنا هذا:

ما الذي يبرر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عموما؟ وفي قطاع الطاقة الكهربائية خصوصا؟ –

أولا: الأسس النظرية لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:

1- مدرسة الصالح العام: «Public Interest School»

تعود جذور هذا التيار أساسا إلى النظرية النيوكلاسيكية، ولعل أهم المنظرين في مجال التعديل الاقتصادي هو المنظر(PIGOU.A.C.1932)[1]، حيث يعتبر هذا التيار عملية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ضرورية، بالنظر إلى أن من يقوم بها سواء أكانت الدولة أم الهيئة المعدلة، ليس لها من هدف إلا تنمية الصالح العام معتمدة في ذلك على معيار أساسي هو معيار [2] **PARETO** حيث يعتبر هذا التيار أن المعدل أو المتدخل يسهر وبنية حسنة على الصالح العام بالمحافظة على جودة المنتجات والخدمات المقدمة من طرف المتعاملين الاقتصاديين، و يندرج هذا الطرح ضمن رؤية مثالية لدور الدولة في تنظيم الأنشطة الاقتصادية تحت الفرضيات القصوى للمنافسة التامة والشفافية الكاملة، و لقد شكل هذا التيار قاعدة لمبررات تدخل الدولة في تعديل الأنشطة الاقتصادية لزمن طويل.

وقد توصل هذا التيار باعتماده على نموذج المنافسة التامة إلى الكشف عن جملة من الوضعيات التي لا يمكن فيها للسوق تلبية الحدود القصوى للصالح العام، و بالتالي لا يمكن الوصول إلى توازن **PARETO** [3] اعتمادا على ميكانيزم السعر، العرض والطلب، وهو ما يبرر تدخل الدولة لتغطية ما أطلق عليه الاقتصاديون "**ثغرات السوق**" و فيما يأتي ذكر هذه الأخيرة في عجالة:

- **ثغرة المحتكر الطبيعي Le monopole naturel »:** تتمثل وضعية المحتكر الطبيعي في كون مؤسسة واحدة يمكنها تقديم الكم اللازم من منتج أو عدة منتجات وبأدنى الأسعار، حيث إن وضعية المحتكر الطبيعي والتي يصاحبها عادة ثقل كبير في التكاليف الثابتة للمشاريع تدفع الدولة إلى التدخل من خلال احتكار المؤسسات التي تعمل على تقديم تلك السلع والخدمات، ومن المجالات التي توافق هذا الطرح يذكر الاقتصاديون، قطاع النقل بالسكك الحديدية، وقطاع نقل الطاقة الكهربائية وقطاع توزيع البريد وقطاع نقل الغاز الطبيعي.....

- **ثغرة المنتجات العمومية les biens collectifs »:** تتمثل هذه الثغرة في وجود نوع من المنتجات ذات الطابع العمومي والتي تتميز بخصائص معينة تجعل من السوق عاجزا عن تلبيتها وتوفيرها، وتتمثل تلك الخصائص في ما يأتي:

– صعوبة تحديد سعر واضح و محدد، حيث إن المنتج العمومي قابل للانقسام على ما لا نهاية من المستهلكين، ومثال ذلك الإنارة العمومية والطرقات والمستشفيات العمومية....الخ.

– وجود ظاهرة المار المرتزق **" Passager Clandestin"**، وهي وضعية يتهرب فيها كل مستهلك من دفع ما عليه من مستحقات معتمدا على ما سيدفعه غيره، فيستفيد بذلك من المنتج العمومي دون مقابل.

– ارتباط المنتجات ذات الطابع العمومي بجميع فئات المجتمع بالرغم من أنها موجهة أساسا إلى ذوي الدخل الضعيف، فهي بذلك غير إقصائية، ولا يمكن عزل فئة مستحقيها عن غيرهم.

– ضعف المردودية المالية للمنتجات العمومية والتي تجعلها قليلة الجاذبية للمتعاملين الخواص.

• **ثغرة المنافسة المدمرة la concurrence » « déstructrice:** أين تكون المنافسة مدمرة بفعل الجاذبية العالية لقطاع ما و بالنظر إلى المردودية العالية التي يتميز بها النشاط داخله.

• **ثغرة وجود الآثار الجانبية Les » « externalités:** وهي من أكثر المفاهيم الاقتصادية تعقيدا وأكثرها استخداما في إثبات عدم قدرة السوق على تولي عملية إنتاج بعض المنتجات حيث يعرفها الاقتصادي

(LAFFONT.J.J.1988) [4] بـ:

« Tout effet indirect d'une activité de production ou d'une activité de consommation sur une fonction d'utilité, un ensemble de consommation ou un ensemble de production ».

إذ أن الأنشطة الاقتصادية لا تخلو من وجود جملة من الآثار الخارجية خاصة السلبية منها، كالتلوث والضجيج، .....والتي لا يمكن أن تتولى السوق علاجها، إذ أن تلك الآثار تمثل في نهاية الأمر جملة من الحقوق غير القابلة للتثمين من خلال ميكانيزم « **Private Interest School** ».السعر، فالمتعاملون المتضررون يملكون مجموعة من الحقوق، كالحق في الهواء غير الملوث والحق في الماء غير الملوث والحق في السكينة....و هي كلها حقوق ذات طابع اجتماعي لا سبيل لتثمينها وتفعيلها من خلال الميكانيزمات التقليدية للسوق.

مما سبق يبدو أن هذه الوضعيات الأربعة تجعل من تدخل الدولة لتعديل الأنشطة الاقتصادية أمرا حتميا و ضروريا لتغطية ما تعجز السوق عن تلبيته بميكانيزماتها العادية، وذلك من خلال خلق قواعد إضافية تلعب دور الميكانيزمات الإضافية إلى جانب العرض والطلب والسعر، وتضمن حدا أدنى من التغطية لتلك الثغرات السوقية.

أخيرا تجدر الإشارة إلى وجود حدود لأطروحات هذا التيار حيث وجهت مبررات تدخل الدولة المقدمة من طرفه بجملة من الانتقادات أهمها:

• وجود بدائل لعملية التعديل الاقتصادي أو التدخل المباشر للدولة أو الهيئة المعدلة.

• خلق سوق للمنتجات العمومية كما هو الحال بالنسبة للإنارة العمومية في الموانئ البريطانية .

• ضم تكاليف الآثار الجانبية ضمن تكاليف الإنتاج تحت ما يعرف بالتكلفة الاجتماعية و التي تحدث عنها الاقتصادي **(COASE.R.1937)**[5] في مقاله الشهير

"The Problem Of The Social Cost ".

هذه الحدود أدت إلى تطوير مسار فكري آخر يهتم بعملية التعديل و يبحث في ضرورة تدخل الدولة من عدمه ويطلق على هذا التيار مسمى " **مدرسة المصالح الخاصة** ".

2- مدرسة المصالح الخاصة :

ترى مدرسة المصالح الخاصة على عكس مدرسة الصالح العام بأن فرضية الدولة المحافظة التي تسعى إلى تحقيق الصالح العام من خلال عملية التعديل الاقتصادي، فرضية قصوى لا تتوافق والواقع الاقتصادي بالرغم من تحققها في الكثير من الأحيان. كما يرى المنظرون لهذا التيار بأن عملية التعديل الاقتصادي و تدخل الدولة لا تهدف إطلاقا إلى حماية الصالح العام من خلال تقديم حماية للمستهلكين بقدر ما تهدف إلى تلبية رغبات وتطلعات فئات معينة من أصحاب المصالح، فهي لا تعدو أن تمثل نقطة توازن بين جماعات ضغط مختلفة من المنتجين، المستهلكين و صناع القرار.

وفي سنة 1971 قام الاقتصادي[6] **(STIGLER.G.1971)** في مقال له بتقديم قراءة جديدة لعملية التعديل الاقتصادي مفادها وجود

عرض على عملية التعديل الاقتصادي (تدخل الدولة) تقدمه فئات معينة من السياسيين حيث لا يفرق بين المنفذين، المشرعين أو هيئات التعديل الاقتصادي، بالإضافة إلى وجود طلب على عملية التعديل الاقتصادي من طرف فئات معينة من المنتجين و المستهلكين، وهو ما يؤدي إلى تكون سوق حقيقية لعملية التعديل الاقتصادي أين تتقاطع مصالح العارضين لعملية التعديل "السياسيين" والمطالبين بها ويكون أي قرار للتعديل أو تدخل الدولة بمثابة نقطة التوازن بين مختلف المصالح لمختلف الفئات.

بهذا الصدد كتب الاقتصادي **(PELTZMAN.S.1994)** [7] :

« Les transactions opérées entre les offreurs et les demandeurs tous soucieux de leur propre intérêt déterminent l'issue du processus de réglementation »

مما سبق يتضح أن "تدخل الدولة" حسب هذا التيار، ما هو إلا اتفاق "اقتصادي-سياسي" بين المتعاملين الاقتصاديين الباحثين عن تعظيم منفعتهم المادية و متعاملين سياسيين يبحثون عن تعظيم مكانتهم السياسية بالحصول على أصوات أو تمويل لحملاتهم الانتخابية.....الخ، حيث سيحاول هؤلاء تعظيم منفعتهم السياسية تحت جملة من القيود القانونية.

لقد تعرضت نظرية المصالح الخاصة إلى جملة من الانتقادات، نورد أهمها في ما يأتي:

- عدم تجانس مجموعات أصحاب المصالح مما يصعب اتحادهم في ضفة الطلب على عملية تدخل الدولة.
- صعوبة تحديد الطريقة التي تتدخل بها الدولة، كزبون لدى طالبي عملية التعديل الاقتصادي.
- حصر دور "السياسيين" في عرض عملية التعديل و هو أمر غير منطقي بالنظر إلى الواقع المعيش، حيث إن وجود التوجهات السياسية الساعية لتنمية الصالح العام أمر لا جدال فيه.

خلاصة القول إن عملية التعديل الاقتصادي أو تدخل الدولة تتجاوز مفهوم العرض والطلب على تغيير القواعد الاقتصادية بين السياسيين والاقتصاديين بما يحقق فائدة نوعية (أموالا أو أصواتا) لكلا الطرفين، إلى كونها عملية معقدة ناجمة عن تفاعل بين متعاملين سياسيين واجتماعيين واقتصاديين تفضي في النهاية إلى مكاسب قصوى لجميع الأطراف.

3- المدرسة الحديثة للتعديل الاقتصادي :

تناولت المدرسة الحديثة عملية التعديل الاقتصادي من وجهة نظر مختلفة تماما عن المدرستين السابقتين "**مدرسة الصالح العام ومدرسة المصالح الخاصة**"، حيث لا تتساءل المدرسة الحديثة عن حتمية تدخل الدولة من عدمه بل تتجاوز مرحلة تبرير عملية التعديل إلى مرحلة النظر في التحركات الإستراتجية لأطراف عملية التعديل وما يتسبب فيه ذلك من تكاليف جراء عملية التسيير الاستراتيجي للمعلومة. ترتكز المبادئ الفكرية لهذه المدرسة على نقطة أساسية ومحورية في عملية تدخل الدولة، وهي العلاقة الثنائية التي تربط كل من الهيئة المعدلة أو الدولة بالمتعامل الخاضع لعملية التعديل الاقتصادي و ما يشوب هذه العلاقة من توتر متواصل نتيجة التسيير الاستراتيجي للمعلومة من طرف المتعامل أو المتعاملين قصد تضليل الدولة والتخفيف من حدة ووطأة تدخلها في شؤونهم الاقتصادية، وأيضا نتيجة الضغط المتواصل من الهيئة المعدلة على

المتعاملين بغية حثهم على مزيد من الشفافية والجهد تجاه المستهلكين.

إن الحياة الاقتصادية تكتظ بمثل هذه العلاقة بين الرئيس والمرؤوس أو المراقِب والمراقَب **(GERADRD-VARET.L.A.2000)**[8]، وتشترط هذه المدرسة الحديثة للتعديل الاقتصادي جملة من الشروط لتكون هناك علاقة ثنائية من جنس العلاقة المذكورة سابقا بين المعدِّل والمعدَّل وفيما يلي حصر لأهم تلك الشروط:

- لابد أن يكون لكل طرف، المعدل أو المعدل، هامش للمناورة.
- أن يكون التحرك الاستراتيجي لأحد الأطراف مضرا بمصالح أو وضعيات الأطراف الآخرين.
- أن تكون هناك معلومة مستهدفة من كلا الطرفين، يعطي الاستحواذ عليها أو إخفاؤها أفضلية في الاستفادة من مكاسب عملية التعديل الاقتصادي[9] **(GROSSMAN.S.J & HART .O.D.1983)**.

وعلى الرغم من أهمية الطرح المقدم من طرف هذه المدرسة حول عملية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، إلا أن لها مجموعة من الحدود تتعلق أساسا بجملة من العوائق التي تعرقل عملية تحفيز المتعاملين على إظهار المعلومات التي لديهم بما يقلل من خطورة تحركاتهم الإستراتجية وفيما يلي حصر لأهم تلك الحدود:

- النموذج المطور من طرف النظرية الحديثة يركز على فترة معينة و محدودة في تطويره "**لعقد تعديل وتحفيز**" يدفع المتعاملين إلى شفافية قصوى، إلا أن هؤلاء المتعاملين سيتمكنون في فترات لاحقة من مراوغة محتوى العقد الأول مما يعيد عملية التعديل إلى نقطة البداية.
- العائق الثاني يتمثل في كون عملية التحفيز المكثف قد تؤثر سلبا على نوعية الخدمة أو المنتج المقدم، حيث إن المتعاملين يتفاعلون مع عملية التحفيز و بالتالي يضغطون على تكاليف الخدمة أو المنتج مما يسحب مستوى الجودة إلى مستويات دنيا و بالتالي يتضرر الصالح العام.
- الحد الثالث: يتمثل في إمكانية سقوط الهيئة المعدلة أو الدولة **كرهينة** للأطراف المعنية بعملية التعديل**(LAFFONT.J.J& TIROLE.J.2001)**[10].

مما سبق، يتضح أن الإسهامات المهمة للنظرية الحديثة للتعديل الاقتصادي لم تفصل في مشكل تبرير تدخل الدولة من عدمه، بل عالجت الضعف والثغرات التي تتخلل عملية التعديل دون التطرق لضرورتها، وفيما يلي عرض لأحدث التيارات النظرية ذات الرؤية الواقعية والعقلانية فيما يخص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

4- النظرية الحديثة للتنظيمات "تكاليف المعاملات و حقوق الملكية كأقوى مبرر لتدخل الدولة":

اهتمت النظرية الحديثة للتنظيمات بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل كبير نظرا إلى كونه يمثل أحد أوجه عملية التغيير التنظيمي، فالاقتصادي[11] **COASE.R.H** ينفي تماما ضرورة تدخل الدولة متى ما تحققت جملة من الشروط الأساسية المصاحبة للمعاملات الاقتصادية. إن نظرية الاقتصادي **COASE** حسب الاقتصادي **(STIGLER.G.J.1966)** [12] وغيره من الاقتصاديين، تعتبر ثورة في مجال التحليل الاقتصادي الحديث، الواقعي والعقلاني، إذ أن انتفاء أو استحالة توفر الشروط المحددة من طرف **COASE** لتجنب تدخل الدولة يقود عملية التحليل في اتجاه معاكس، حيث يصبح تدخل الدولة أكثر من ضرورة بسبب وجود ما يسمى بتكاليف المعاملات والتي لا يمكن إنكار وجودها أو تحييدها تماما من الحياة الاقتصادية.

الفكرة الأساسية للاقتصادي **COASE** تفيد بعدم تدخل الدولة في أي نشاط اقتصادي إذا لم تكن هناك تكاليف للمعاملات، حيث إن التبادل المباشر والحر لحقوق الملكية من شأنه أن يقود المتعاملين إلى وضعيات مثلى اقتصاديا أين يعظمون منافعهم بشكل أمثل وبما أن تكاليف المعاملات هي من صلب الحياة الاقتصادية، فلا نكاد نجد تحركا اقتصاديا أو حتى اجتماعيا خاليا من تكاليف مصاحبة له، **فيصبح تدخل الدولة أمرا ضروريا لضمان قنوات لتبادل حقوق الملكية وتقليص تكاليف المعاملات و تعظيم دالة منفعة المتعاملين.**

وبالنسبة للنظرية الحديثة للتنظيمات ترتبط حقوق الملكية ارتباطا وثيقا بتكاليف المعاملات، هذه التكاليف تعكس ما يدفعه المتعاملون من مصاريف في سبيل البحث عن عقود جديدة أو تبادل حقوق الملكية، و قد طور هذا المفهوم عقب المقال الشهير للاقتصادي **COASE** في سنة (1937)، حيث برر وجود المؤسسة الاقتصادية كوسيلة لتبادل حقوق الملكية والتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية بوجود تكلفة للمعاملات المنسقة من خلال السوق وميكانيزماته من عرض و طلب و سعر[13].

بالنسبة لمفهوم حقوق الملكية من وجهة النظر الاقتصادية فهي تختلف عن مفهومها من وجهة النظر القانونية، فحقوق الملكية من الناحية الاقتصادية تمثل العلاقة بين الأفراد المتمتعين بحق استخدام أشياء معينة، و هي لا تعكس مطلقا علاقة الأفراد بالأشياء، و بهذا الصدد يرى الاقتصادي (**PEJOVICH.S,1972**) أن حق الملكية المتعلق بشيء ما لا يمثل العلاقة بين هذا الشيء ومالكه، ولكن العلاقة بين هذا المالك و المتعاملين الآخرين فيما يتعلق بهذا الشيء. إن ندرة الموارد والأشياء تجعل الاستفادة منها بشكل جماعي أمرا مستحيلا إلا في أحيان نادرة جدا، وعليه فنظام حقوق الملكية السائد في اقتصاد ما يعكس جملة القواعد المنظمة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالموارد النادرة [14] ، وتلك الحقوق لا يمكن أن تضمن أو تفعل من دون تدخل واضح وعميق للدولة في الحياة الاقتصادية.

مما سبق يتضح أن طبيعية ومحتوى حقوق الملكية يمثلان عاملا أساسيا و محوريا في فهم ميكانيزمات الأنظمة الاقتصادية [15]، حيث ترتفع فعالية الأنظمة الاقتصادية بارتفاع الثروة المنتجة داخل النظام، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال نظام متكامل من القواعد والقوانين التي تسنها الدولة وتضمن من خلالها تبادلا شفافا ويسيرا لحقوق الملكية، وتتعلق فعالية حقوق الملكية بشرطين أساسيين هما:

*الخصوصية: وتتمثل في الحرية المطلقة في استخدام الحق بشكل خاص من دون شريك وذلك في إطار القانون. * القابلية للتداول: و يتمثل هذا الشرط في إمكانية انتقال الحق من الشخص إلى آخر مع كل المزايا، حيث يسمح ذلك بتواجد حقوق الملكية عند المتعاملين الأكفاء القادرين على تثمينها بشكل أقصى. كما أن حقوق الملكية المتعلقة بأصل ما تتضمن حق الاستهلاك أو الاستخدام أوالكراء أو التأجير أو التنازل عن هذا الأصل، إلا أن هذه الحقوق الثلاثة غير ثابتة أو محمية بشكل مطلق، وعليه فالمتعاملون مطالبون بالتحرك المستمر لتجنب السلوك العدائي من غيرهم تجاه حقوق ملكيتهم، ولذلك فإن أي تحرك للتثمين أو التنازل أو لحماية لحقوق الملكية لا يخلو من تكاليف مصاحبة له ترتفع كلما خفت القواعد المنظمة للمحيط الاقتصادي، تدعى هذه التكاليف بتكاليف المعاملات وعليه فإن غياب هذه التكاليف من شأنه أن يسهل

عملية تبادل تلك الحقوق مما يؤدي إلى وضعية مثلى تثمن تلك الحقوق وتؤدي إلى خلق ثروة قصوى، إلا أنه في الواقع الاقتصادي نلمس تواجد تكاليف للمعاملات في كل حركة أو عملية اقتصادية، وهو ما يعقد عملية التحليل الاقتصادي(**BARZEL.Y.1989**)[16]، ويصعب من عمليات التبادل.

فلو رجعنا إلى السوق بميكانيزماتها التقليدية لوجدناها غير قادرة على تثمين جميع الحقوق، حيث إن هناك جملة من الحقوق ذات طابع خاص لا يمكن أن تثمن بميكانيزمات السوق العادية، و نقصد بالطابع الخاص تلك الصبغة الاجتماعية التي تكلم عنها الاقتصادي **COASE** في سنة (1937)، ومن أمثلة ذلك الحق في عدم وجود تلوث والحق في السكينة والحق في ضمان مستوى أدنى من الخدمات العمومية، بجودة مقبولة و بأسعار متدنية.....الخ، فكل هذه الحقوق لا يمكن أن تجد طريقها إلى أصحابها إن لم يكن هناك جهة ذات سلطة عليا قادرة على إعطاء تلك الحقوق صبغة اقتصادية، فالدولة وحدها قادرة على إجبار المتعاملين على أن يضعوا وحدات لمعالجة مخلفات مصانعهم الملوثة، وهي القادرة على إجبار المتعاملين على تلبية خدمة معينة ضمن إطار المرفق العام، وهي القادرة على إجبار من يتسببون في التلوث السمعي على استخدام آلات متطورة قليلة الضجيج أو تركيب عوازل.....الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن لكل بنية تنظيمية ناجمة عن تدخل الدولة خصوصية تتعلق بتحديد حقوق الملكية وكيفية تبادلها وتثمينها، وهو ما يجعلها تختلف من ناحية قدرتها على خلق الثروة، وتوزيع الموارد، وعليه فالنظام الأكثر فعالية هو ذلك الذي يعكس بنية تنظيمية دقيقة، مرنة و مفصلة تمكن من تحديد حقوق الملكية والحفاظ عليها، و تداولها بشكل فعال و يسير.

مما سبق يتضح لنا تميز أطروحات النظرية الحديثة للتنظيمات في مجال تدخل الدولة، حيث إن تدخلها أصبح جد ضروري و ذلك بالنظر للأسباب الثلاثة الآتية:

- وجود تكاليف للمعاملات داخل الحياة الاقتصادية، لا يمكن أن تخفض إلا من خلال تدخل مدروس ودقيق للدولة.
- وجود جملة من حقوق الملكية ذات الطابع الاقتصادي والتي لا يمكن حمايتها و تسهيل تداولها في غياب تدخل للدولة من خلال قواعد و تنظيمات متطورة ومفصلة و شفافة.
- وجود جملة من حقوق الملكية ذات الطابع الاجتماعي والتي يعجز السوق عن تثمينها وحمايتها وبالتالي لا بد من تدخل الدولة من أجل أن يمكن أصحاب تلك الحقوق من حقوقهم.

- ثانيا: قطاع الطاقة الكهربائية كمحل للتدخل الضروري للدولة:

لمبادلات الطاقة الكهربائية جملة من الخصائص التي تجعل معالجتها تختلف بشكل كامل عن بقية السلع و الخدمات، حيث إنها تتميز بخصوصية تجعلها محلا يستدعي تدخل الدولة بشكل عميق في تنظيم الأنشطة الاقتصادية خاصة في حالة تحرير القطاع.

1- مبادلات الطاقة الكهربائية، "نظرة شاملة":

إن الخصوصية الأساسية لمبادلات الطاقة الكهربائية داخل القطاع تتمثل في ضرورة التوفيق بين الطاقة المطلوبة والمنتجة في توقيت حقيقي، حيث يخضع الطلب إلى العادات الاستهلاكية للزبائن الذين يستخدمون الطاقة المتوفرة على الشبكة بدون سابق إنذار، في حين أن العملية الإنتاجية

تكون باستمرار باحثة عن تلبية الطلب، إذ أن خاصية عدم التخزين للطاقة الكهربائية ترفع من صعوبة التوفيق المتواصل بين العرض والطلب بالشكل الذي يوفر توازنا مستمرا وبالتالي تلبية حاجيات المستهلكين.

إن الخصائص "التقنو-اقتصادية" لعرض الكهرباء و الطلب عليها، تصعب بشكل كبير من إمكانية التوفيق المستمر بين العرض والطلب، حيث يتميز هذا الأخير بعدم مرونة شبه تامة تبعا للسعر على المدى القصير على الأقل، إذ أن المستهلكين مجبرون على طلب كميات معينة من الطاقة وفي أوقات مختلفة و بشكل غير متوقع. أما العرض فهو يتميز بنوع من الصلابة المتأتية من بنية التكاليف الراجعة أساسا إلى البنية الهيكلية للإنتاج، وهو ما يجعل إمكانية تعديل العرض بما يتوافق مع الطلب أمرا صعبا للغاية في غياب تخزين كبير للطاقة. هذه الخصائص تحتم وضع أنظمة تنسيق معقدة للغاية لضمان تموين متواصل بالكهرباء، حيث إن عملية تنسيق عمليات الإنتاج لابد أن تكون ممركزة ومسندة إلى ما يسمى بـ: "**متعامل النظام**"، و الذي يضمن استقرار النظام برمته آخذا بعين الاعتبار القيود الاقتصادية و التقنية، و مركزا على ما هو تقني قبل ما هو اقتصادي كما يتولى التدخل بشكل منسق وفي الوقت الحقيقي في إطار عملية تسيير ديناميكية للنظام.

مما سبق تتضح لنا الصعوبة البالغة في إرساء نظام تنسيقي بين الطلب على الطاقة الكهربائية والعرض عليها، أضف إلى ذلك أن الطاقة الكهربائية تشكل للمواطنين سلعة أساسية لا يمكنهم التخلي عنها بسهولة وهو ما يضفي عليها طابع المنتج العمومي الذي تكلمنا عنه في الجانب النظري من الدراسة، وهو ما دفع بأغلب دول العالم إلى اعتماد بنية المحتكر الطبيعي لتغطية الطلب على هذه السلعة الأساسية خاصة على مستوى الأنشطة التي تتميز بثقل تكاليف الأصول المستخدمة، حيث بينت الدراسات أن قطاع الطاقة الكهربائية ينقسم إلى مجموعة من الفروع و التي يمكن أن تفتح للمنافسة شريطة أن لا تتميز بما يسمى بوضعية الاحتكار الطبيعي، أين يجب أن تبقى الأنشطة تحت تصرف المحتكر لما يمكن أن ينجر عن تحريرها من مساس بمستوى الخدمة المقدمة سواء على مستوى السعر أو على مستوى الجودة.

2- خصائص الطلب على الكهرباء:

للطلب على الكهرباء جملة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الطلب على السلع و الخدمات، و في ما يأتي تبيان لتلك الخصائص و كيف لها أن تلعب دور المسوغ القوي لتدخل الدولة في تنظيم الأنشطة داخل القطاع.

2-1- المرونة السعرية للطلب:

هناك جملة من المتغيرات الداخلة في عملية تحديد مستوى الطلب على الكهرباء و هي، درجة الحرارة، والسعر والساعة واليوم "بداية أسبوع أو نهاية أسبوع"، إضافة إلى نوع المستهلك، و أخيرا متغير عشوائي يعكس درجة عدم التأكد فيما يخص الطلب على الكهرباء. إن تأثير كل هذه المتغيرات يرتبط أساسا بالظروف المناخية، وعادات المستهلكين ووتيرة الحياة، وتختلف حدتها من دولة إلى أخرى، وعلى الرغم من ذلك نجد أن الفروقات بين الدول المنتمية إلى المستوى نفسه تكون قليلة فعلا **(JOSKOW.P.L&CHMALENSEE.R.1983)**[17].

ما تجدر الإشارة إليه هو أن المرونة السعرية للطلب شبه منعدمة مهما تغيرت الدولة في أغلب الأحيان، إلا أن بعض الدراسات بينت وجود تباين في مستوى المرونة السعرية من دولة إلى أخرى.

وقد بيّن الاقتصادي[18] **(ANDERSSON.B.1997)** من خلال دراسة له في سنة 1997 حول المرونة السعرية للطلب على الكهرباء بالسويد أن هذه الأخيرة تتراوح بين (0,1 و-0,5) على المدى القصير، أما بالنرويج و هو بلد جار للسويد فقدر الاقتصادي **(JONHSEN.T.A & VERMA.S.K & WOLFRAM.C.**[19] **1999)** بأن ذات المرونة السعرية تتراوح بين(-0,05 و-0,35) على المدى القصير. من خلال المؤشرات المعطاة نلاحظ العلامة السالبة أمام مقدار المرونة وهو ما يعكس زيادة في الاستهلاك بالرغم من زيادة السعر، حيث إن المرونة المنعدمة تقتضي عدم تغير الطلب إذا ما تغير السعر، وهو ما يعكس إحدى الخصائص الأساسية للمرونة السعرية للطلب على الكهرباء، ألا و هي "السلبية".

إن رفع المرونة السعرية للطلب على الكهرباء يعتبر تحديا كبيرا في حالة إدخال المنافسة على القطاع، حيث يعكس مدى توفر الخيارات أمام الزبائن لتغيير المورد وإن كان الأمر على المدى القصير، ويقتضي رفع المرونة السعرية توفر إمكانية الاختيار أمام الزبون ما يستدعي فتح السوق وتوفير البنى التحتية والتنظيمية الكفيلة بتوفير خدمات متنوعة وبأسعار مختلفة، إلا أن الملاحظ هو أن المرونة السعرية للطلب على المدى القصير لا تزال منخفضة جدا، حيث يجد المستهلكون صعوبة بالغة في تغيير المورد، إلا أن التطور الحديث للتكنولوجيا خفض من جمود رد فعل المستهلكين إزاء التغييرات السعرية، حيث إن المستهلك أصبح على علم بتغيرات السعر بشكل متواصل مما يتيح له التقليل بشكل سريع من طلبه على أقل تقدير وتغيير المورد بشكل نهائي في الحالات القصوى وهذا على مستوى الدول المتقدمة.

إن المرونة السعرية الضعيفة للطلب على الطاقة الكهربائية دليل على خطورة هذه الأخيرة بالنسبة للمستهلكين سواء أكانوا صناعيين أو طبيعيين، حيث يتحول هؤلاء إلى رهائن لدى فئة المنتجين و بالتالي يخشى أن تؤدي المنافسة المدمرة التي تحدثنا عنها سابقا إلى انقطاع خدمة التزويد بالطاقة عن المستهلكين لسبب أو لآخر، وهي وضعية قد تؤدي إلى توترات اجتماعية خطيرة. وعليه كان لزاما على الدولة التدخل إما بشكل مباشر من خلال بنية المحتكر أو بشكل غير مباشر من خلال ما يسمى بهيئة الضبط لضمان استمرارية تقديم الخدمة العمومية المتعلقة بالتزويد بالطاقة الكهربائية عند مستويات سعرية مقبولة.

2-2- تذبذب التدفقات المطلوبة من الطاقة الكهربائية:

يمكن التعبير عن التدفقات المطلوبة من الطاقة الكهربائية بجملة الاستهلاكات المتأتية من مختلف الآلات الكهربائية عبر أزمنة مختلفة ومتتالية، فهي تتغير بشكل متواصل تبعا للاتصال أو الانفصال عن الشبكة الكهربائية وبدون إنذار مسبق من طرف الزبائن. هذه التدفقات المطلوبة والتي تمثل جملة الاستهلاك بشكل متواصل تتغير بشكل حلقي **"Cyclique"** طيلة اليوم والأسبوع والشهر والسنة ويرجع ذلك لجملة العادات الاستهلاكية والمناخ ودرجة التقدم .... الخ.

وفي هذه الحلقات التي تعكس دورة حياة الطلب على الكهرباء يوجد ما يسمى بنقاط الذروة ونقاط الحضيض، بالنسبة للأولى يمكن تقسيمها إلى نوعين متوقع وغير متوقع، ففيما يخص نقاط الذروة المتوقعة يرصد لها ما يكفي من الطاقة عادة، أما غير المتوقعة فتتسم معالجتها بطرق أخرى تبسط لا حقا في بقية البحث، ولكن يمكن القول باختصار في

هذه المرحلة أن عملية التغطية تتم بطرية استعجالية من خلال تسخير وحدات إنتاجية إضافية وهو ما يعكس صعوبة معالجة مثل هذه الوضعية من العجز في إنتاج الطاقة الكهربائية، ولا يمكن لأحد أن يضمن التموين في مثل الحالات السابقة بشكل تلقائي وهو ما يجعل تدخل الدولة أمرا حتميا للسهر على تغطية الطلب المتزايد في حالات الذروة، و هو ما لا يمكن للسوق أن تتولى فعله.

بالنسبة لنقاط الحضيض فلا إشكال في تسييرها ذلك أنه لا يترتب عنها عجز يمكن أن يترجم إلى خسائر اقتصادية[20]، و كمثال عن تغير التدفقات المطلوبة نجد أن الفرق بين الطاقة المطلوبة يتغير في بريطانيا بين 10% و 12% بالنسبة لمقارنة يوم صيفي و آخر شتوي على الساعة (12:00) نهارا، و يكون التغير بين 20% و 25% كحد أقصى بين اليومين نفسيهما ولكن على الساعة (18:00) مساء، وهو ما يعكس تأثير المناخ والفصول وغيرها من العوامل على التدفقات المطلوبة، حيث تتغير هذه الأخيرة بشكل دوري وغير مستقر مما يجعلها مصدر تهديد لإمكانية تلبية الطلب، وهو ما يجعل القائمين على قطاع الطاقة الكهربائية في حالة استنفار مستمرة لمعالجة أي عجز ممكن قد تنجر عنه خسائر اقتصادية أو اجتماعية معتبرة، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (01): تغير التدفقات المطلوبة في بريطانيا لسنة 2000.

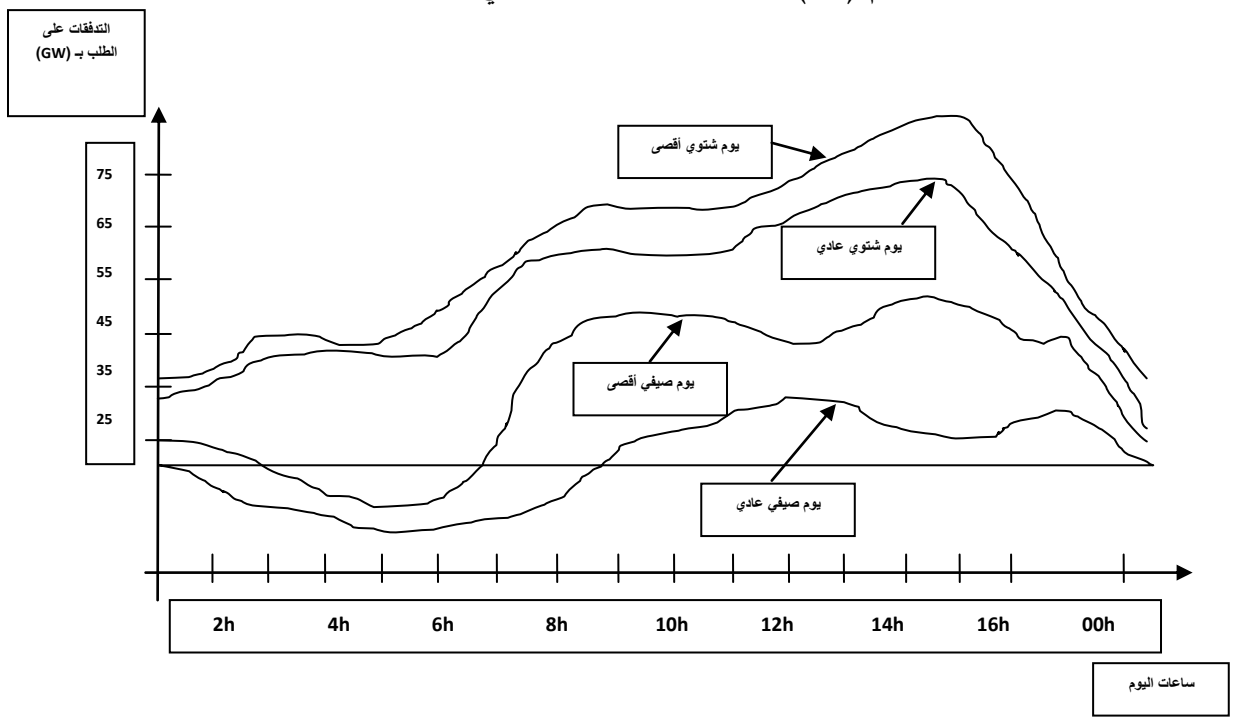

المصدر: NGC (2001). Seven year Statement.[21]

هاتان الخاصيتان المتعلقتان بالطلب على الطاقة وهما ضعف المرونة السعرية وشدة تغير التدفقات المطلوبة، يعقدان من قدرة الطالب على تغيير دالة طلبه حيث يبقى التعديل الوحيد لإعادة التوازن بين العرض والطلب على الطاقة الكهربائية متأتيا من طرف العارضين، وهو ما يقوي من قدرتهم على

التحكم في السوق بحكم ضعف المرونة السعرية للطلب، حيث تتحول نقاط ضعف المستهلكين إلى نقاط قوة للمنتجين والذين يتمتعون عندها بمردود وضعية "**Rente de situation**" فيسعون من خلال نفوذهم وتحكمهم المطلق في عرض الطاقة إلى تحقيق أرباح متزايدة متجاهلين القدرات الاستهلاكية للطالبين.

أضف إلى ذلك أن القدرة على التأقلم مع التدفقات المطلوبة تستلزم مرونة تقنية عالية إضافة إلى نظام تنسيقي فعال في حالة انفتاح السوق وكثرة العارضين المنتجين للطاقة الكهربائية، وهو ما لا يمكن توفيره في غياب هيئة عليا تضمن حدا أدنى من التنسيق بين المنتجين من جهة وبين العرض والطلب من جهة ثانية، وهو ما يفتح المجال واسعا أمام تدخل الدولة لتولي هذه المهمة.

3- خصائص عرض الطاقة الكهربائية:

بتعرضنا لخصائص عرض الطاقة الكهربائية نكون بصدد تحديد و توضيح أحد أهم ركائز السوق الخاصة بمبادلات الطاقة الكهربائية، حيث سنتناول أهم خاصيتين للطاقة المعروضة وهما، عدم القابلية للتخزين وعدم القابلية للتتبع، أين سنركز اهتمامنا على ما يجعل من هاتين الخاصيتين مسوغا لضرورة تدخل الدولة.

3-1- عدم القابلية للتخزين:

إن عدم القابلية للتخزين[22] تعتبر أحد خصائص الطاقة الكهربائية المعروضة، حيث إن هذه الأخيرة صعبة التخزين نظرا إلى عدم توفر التكنولوجيا الكفيلة بذلك والتي لا بد أن تكون ذات جودة عالية، ويمكن تحديد هذه الجودة من خلال عنصرين اثنين:

أ- الحفاظ على الضغط والتوتر الذي يضمن استخداما جيدا للآلات.

ب- الحفاظ على استمرارية الخدمة وضمان عدم انقطاع التيار مهما كان قصر الوقت.

إن نظام توفير الطاقة الكهربائية معرض لجملة من المؤثرات الخارجية والداخلية، حيث يمكن أن تأخذ المؤثرات الداخلية شكل، "أعطال وقطع خطوط أو توقف مولدات،...."، أما المؤثرات الخارجية فيمكن أن تكون " انخفاض مفاجئ لدرجة الحرارة أو تدني مستوى النشاط الاقتصادي،...."، إن جملة المؤثرات المذكورة يمكن أن تنقص من جودة المنتج المقدم ولمواجهتها و تفادي العجز الناجم عنها لا بد على متعامل النظام[23] أن يوفر هامشا من الطاقة الإضافية التي توجه إلى إشباع العجز الناجم عن أي خلل متأت من أحد المؤثرات السابقة، ففي صناعات أخرى نجد أن هذا الهامش يتم تخزينه في حالة الفائض وإخراجه من المخازن في حالة العجز، وعليه فإن الصناعات الأخرى تتميز بإمكانية تخزين منتجاتها عكس ما هو عليه الحال في صناعة الطاقة الكهربائية.

مما سبق يتضح أن عدم قابلية الطاقة الكهربائية للتخزين، يفرض أن يكون هناك إنتاج واستهلاك متواصلان و متناسقان، وهو ما يستدعي وضع نظام تسييري ممركز لوسائل الإنتاج والهياكل القاعدية بهدف ضمان إشباع متواصل لطلب الزبائن.

أخيرا يمكن القول بأن خاصية عدم القابلية للتخزين للطاقة الكهربائية تقيد بشكل كبير العملية الإنتاجية وتصعب من مهمة تحقيق التوازن المتواصل بين العرض و الطلب على الكهرباء، وهو ما يستدعي تدخلا واضحا للدولة، حيث عليها أن ترفع تحدي تغطية فجوات الطلب ولذلك عليها أن توفر الوسائل التقنية ونظاما تنسيقيا فعالا خاصة في حالة انفتاح السوق وإدخال المنافسة. وسنتعرض في بقية البحث إلى التحدي الذي تشكله عملية فتح السوق من جهة ومحاولة الموازنة الدائمة بين

العرض والطلب من جهة ثانية[24] **(MENARD.C.1990)**، وفيما يلي سنسلط الضوء على الخاصية الثانية لعرض الطاقة الكهربائية ألا و هي عدم القابلية للتتبع.

3-2- عدم القابلية للتتبع:

تتميز الطاقة الكهربائية أيضا بعدم قابليتها للتتبع[25]، حيث إن شبكات نقل الكهرباء ذات التوتر العالي تتميز ببنيتها الشبكية المعقدة، وهو ما يرفع من درجة كفاءة نظام نقل الطاقة من جهة ولكنه يعقد ويصعب من إمكانية تتبع مختلف تدفقات الطاقة المعروضة من جهة ثانية، و هو ما يؤثر بشكل كبير على البنية التنظيمية لمبادلات الطاقة.

ولخاصية عدم القابلية للتتبع جملة من الآثار الاقتصادية العميقة، نذكر منها:

* قد تدفع هذه الخاصية متعامل النظام والذي يفترض أن يكون ذا طابع عمومي على إجبار بعض الوحدات على الإنتاج مخافة الوقوع في العجز.

* وفي حالة انفتاح السوق قد يؤدي الفصل بين التدفقات العينية للطاقة والتدفقات التجارية إلى مشكل تنسيقي يتطلب حله بنية تنظيمية غاية في التعقيد، لا سبيل للوصول إليها من دون تدخل واضح وواسع النطاق للدولة.

مما سبق يتضح أن عدم القدرة على تتبع التدفقات يؤثر بشكل كبير على المبادلات، حيث يؤدي ذلك إلى التقليل من الفعالية الاقتصادية للنظام الإنتاجي، مما يرفع من درجة الحاجة لتدخل الدولة تفاديا للوقوع في حالة عجز العرض عن تغطية الطلب.

3-3- بنية تكاليف ضخمة وأصول عالية الخصوصية:

يتميز عرض الطاقة الكهربائية ببنية تكاليف خاصة، حيث يعتبر ضغط هذه التكاليف الشغل الشاغل للاقتصاديين وللقائمين على هذا القطاع، وتجدر الإشارة أولا أنه لا توجد تكنولوجيا سائدة لإنتاج الطاقة الكهربائية وبالتالي تختلف بنية التكاليف باختلاف التكنولوجيا المستخدمة، حيث إن الوحدة الإنتاجية يمكن تشغيلها بطاقات مختلفة مما يؤدي إلى تباين في بنية التكاليف المصاحبة لكل تكنولوجيا. وللتمكن من إعطاء تقييم دقيق للتكاليف الكلية لعملية إنتاج الطاقة لا بد من مراعاة جملة من العناصر[26] **(JOSKOW.P.L& CHMALENSEE.R. 1983)**:

- تقسيم التكاليف حسب الطبيعة: تكلفة رأس المال وتكاليف الوقود وتكاليف الاستغلال ومؤونات الانسحاب، والضرائب.
- التكاليف الاجتماعية والبيئية.
- نمط الإنتاج، (لتلبية طلب اعتيادي أوطلب ذروة أوطلب نصف ذروة).

فإذا استندنا إلى الدراسات المنجزة حول بنية العرض للكهرباء في فرنسا **(BATAILLE.C & GALLEY.R.1999)**[27]، نجد أن الطاقة النووية تتصدر قائمة التكنولوجيا المستخدمة لتوليد الطاقة خاصة بالنسبة للطلب الاعتيادي،

في حين يستخدم الغاز وما يصاحبه من تكنولوجيا لتوليد الطاقة الموجهة لإشباع الطلب المقابل لأوقات نصف الذروة، في حين تبقى نقاط الذروة تلبى من خلال استخدام البنزين **"Fuel"**، وهو ما يعكس اختلاف التكنولوجيا المستخدمة باختلاف طبيعة الطلب ناهيك عن التباين الذي يمكن أن يطرأ باختلاف البلد أو المنطقة. والجدول التالي يوضح مستوى الطلب والتكنولوجيا المستخدمة لإنتاج الطاقة الكهربائية والخصائص المرافقة لكل نوع من أنواع التكنولوجيا.

جدول رقم (01): مستوى الطلب على الكهرباء و مختلف التكنولوجيات المستخدمة.

مستوى الطلب	نوع التكنولوجيا المستخدمة لتوليد الكهرباء	الخصائص
طلب اعتيادي	- محطة توليد مائية - محطة توليد هجينة	ضياع الطاقة المنتجة في حالة عدم استغلالها
	- محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية - محطة توليد معتمدة على الغاز	تكنولوجيا ضعيفة التكاليف
الطلب المقابل لنقاط نصف الذروة	- محطة توليد معتمدة على الفحم - محطة توليد معتمدة على البنزين	تكنولوجيا مرتفعة التكاليف نسبيا
الطلب المقابل لنقاط الذروة	- محطة توليد طاقة هجينة و متعددة	-

المصدر: Bataille.C & Galley.R.(1999). Op.cit. P :79

وتجدر الإشارة إلى أن الجدول المعروض أعلاه لا يعتبر أنموذجا موحدا ومطلقا لعرض المستويات المختلفة للطلب على الطاقة الكهربائية والتكنولوجيا المستخدمة لتلبيته، ذلك أن هذه التكنولوجيا تختلف من حيث درجة توفرها من دولة لأخرى كما أن الارتفاع أو الانخفاض في التكاليف نسبي وليس مطلقا، ولذلك علينا الحذر في التعامل مع هذه البيانات.

ضف إلى ذلك أنه لا بد من مراعاة جملة التكاليف عند محاولة ضغط بنيتها، ويمكن حصر أنواع تلك التكاليف فيما يلي:

***تكاليف الانطلاق:** وهي التكاليف المتحملة في حالة تشغيل الوحدة الإنتاجية وذلك مهما تغيرت المخرجات من 0 إلى n من الطاقة الكهربائية.

***التكاليف الثابتة المتزايدة** [28]: في أغلب الأحيان تكون التكاليف الثابتة المتزايدة مساوية للتكلفة الهامشية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وهي ثابتة في مقابل مستوى إنتاج معين من الطاقة، فإذا تم الانتقال من ذلك المستوى من الإنتاج إلى مستوى أعلى أدى ذلك إلى رفع التكاليف الثابتة، فهي إذن ثابتة في مجال إنتاج معين ثم تتزايد كلما ارتفع مجال الإنتاج.

مما سبق يمكن القول إن ضغط التكاليف بالنسبة للنظام الإنتاجي يعتمد بشكل أساسي على التكاليف الثابتة المتزايدة من جهة وعلى تكاليف الانطلاق من جهة أخرى، حيث إن هاتين التكلفيتين تعتبران الأعلى، فإذا عدنا إلى ترتيب الاستحقاق الذي يضعه "متعامل النظام" نجد أن هذا الترتيب يستهدف التكاليف الثابتة المتزايدة لكل وحدة فيقوم بترتيب الوحدات الإنتاجية الواحدة تلوى الأخرى حسب التكاليف الثابتة المتزايدة فيرتب الأقل فالأقل تكلفة إلى أن يصل إلى تغطية كاملة للطلب المتوقع.

إن ضغط تكاليف الإنتاج يعتبر تحديا أساسيا في حالة تحرير قطاع الطاقة الكهربائية وذلك بالنظر إلى ما تتميز به وحدات الإنتاج من ارتفاع كبير في البنية العامة لتكاليف الإنتاج الراجعة إلى خصوصية الأصول المستخدمة في عملية الإنتاج وضخامتها، وهو ما يستدعي وجودا قويا للدولة للحيلولة دون أن تتحول عملية الضغط المتواصل للتكاليف إلى تقصير فيما يتعلق بتوفير الخدمة العمومية لذوي

الدخل المحدود، حيث إن فئة المستهلكين العاديين "غير الصناعيين"، يملكون حقوقا ذات طابع اجتماعي لا يمكن للسوق أن توفرها لهم بأي شكل من الأشكال، و تتمثل تلك الحقوق في:

– حق التزود بالطاقة الكهربائية و إن كان المستهلك غير قادر على دفع تكلفتها الحقيقية.

– حق دفع مقابل رمزي عن الطاقة المستهلكة.

– حق عدم انقطاع الخدمة مطلقا أو جزئيا في حالات عدم الدفع.

وهي كلها حقوق ذات طابع اجتماعي كما أشرنا سابقا في معرض حديثنا عن الأسس النظرية لتدخل الدولة، و بما أن السوق غير قادر على تثمين تلك الحقوق فلا بد من وجود طرف يتمتع بقدرة و بسلطة جبرية تمكنه من تفعيل تلك الحقوق في ظل المناخ التنافسي الذي لا يعترف إلا بمعياري السعر والجودة كفارق أساسي بين منتجات المتنافسين.

خلاصـــة:

هدف هذا البحث إلى تقديم طرح متميز حول موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث مكن من الإحاطة بجملة النظريات المتعلقة بهذا التدخل، ابتداء من مدرسة الصالح العام المرتكزة في أطروحاتها على ما يسمى بثغرات السوق، مرورا بنظرية المصالح الخاصة التي تناولت عملية التدخل كرد عن طلب معين على عملية التعديل الاقتصادي، حيث أخرج تدخل الدولة عن إطار الصالح العام ليصبح نقطة توازن بين العرض المقدم من طرف السياسيين والطلب على عملية التعديل الاقتصادي الصادر عن المتعاملين الاقتصاديين على اختلاف أصنافهم، ثم تم تقديم النظرية الحديثة للتعديل الاقتصادي والتي سلمت بضرورة تدخل الدولة وركزت على معالجة مشكل التعتيم المعلوماتي بين الدولة والمتعاملين الاقتصاديين، لينتهي المطاف عند النظرية الحديثة للتنظيمات والتي قدمت سببين أساسيين لتبرير تدخل الدولة، ألا وهما وجود تكاليف للمعاملات لا بد من تدخل الدولة لإنقاصها والسبب الثاني يتمثل في وجود نوع مميز من حقوق الملكية ذات طابع اجتماعي والتي لا يمكن تثمينها من خلال ميكانيزمات السوق "السعر، الطلب، العرض"، وهو ما يستدعي تدخل الدولة لتثمينها وتمكين أصحابها من الاستفادة منها.

أما عن فرضيات البحث فقد تم إثباتها:

– فالفرضية الأولى المتعلقة بالخدمة العمومية قد ثبت أنها اعتبرت كمبرر لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عموما وفي قطاع الطاقة الكهربائية خصوصا، حيث إن الخدمة العمومية تعكس نوعا من الحقوق ذات طابع اجتماعي لا سبيل إلى تثمينها من خلال ميكانيزمات السوق مما يتطلب تدخل الدولة لتمكين أصحابها منها.

– أما الفرضية الثانية فتتعلق بوجود تكاليف للمعاملات ستزداد حتما في حالة تحرير قطاع الطاقة الكهربائية، وترتبط أساسا بعمليات التنسيق بين مختلف الوحدات الإنتاجية، البحث عن العقود والحرص على تنفيذها....، مما يستلزم تدخل الدولة للتقليل من تلك التكاليف من خلال مزيج متكامل من التقنيات والقواعد القانونية.

– الفرضية الثالثة تتعلق بوجود حقوق ملكية ذات طابع اجتماعي، حيث تبين أن قطاع الطاقة الكهربائية يعتبر أمثل نموذج عن تواجد هذا النوع من الحقوق، والتي لا ثمن لها داخل السوق، مما يتطلب تدخل الدولة لتحديدها والمحافظة عليها وتثمينها.

أخيرا يمكن القول بأن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح ضرورة ملحة بالنظر لجملة الأسباب التي سيقت ضمن مختلف الأطروحات

النظرية السابقة الذكر عموما وما ذكر ضمن أطروحات النظرية الحديثة للتنظيمات خصوصا، ويبقى السؤال مطروحا حول حدود هذا التدخل وكيفيته، إذ أن التدخل المفرط من شأنه أن يضيق على المبادرات الفردية و يعرقل المعاملات و ينقص بشكل حاد من الثروة، وعليه فلا بد من التفكير في وضع تصورات نظرية قابلة للتطبيق فيما يتعلق بحدود هذا التدخل وذلك في إطار المزج بين النجاعة الاقتصادية والفعالية الاجتماعية.

الهوامش:

1- PIGOU.A.C. «The economics welfare». London. Mac Millan.

2- يقصد بتوازن **PARETO** ذلك المستوى الذي يحقق فيه المتعاملون الحد الأقصى لمنفعتهم الخاصة دون أن يضروا بمصالح غيرهم من المتعاملين و يطلق عليه أيضا التوازن من المستوى الأول.

3- شرح هذا المفهوم سابقا.

4- LAFFONT.J.J. « Fondements de l'économie publique ». Paris. Economica. Vol :01. 2e édition. (1988). P :13.

5- COASE.R.H. « The problem of the social cost ». Journal of Law and economics. n°: 3. (1960).

6- STIGLER.G. « the theory of regulation». Bell Journal of economics and Management sciences. Spring. (1971) . PP: 368-396.

7- PELTZMAN.S. « L'apport de Stigler à l'analyse de la réglementation ». Problèmes économiques. n: 2373. (1994) **.**PP : 22 -27.

8- GERADRD-VARET.L.A. « Principal –agent ». Working Paper. QREQAM. (2000). P: 16.

9- GROSSMAN. S.J & HART.O.D. «An analysis of the Principal-agent problem ». Vol: 51. Janury. (1983). PP:07-45.

10- LAFFONT.J.J; TIROLE.J. « Competition in telecommunications ». MIT PRESS. (2001).

11- COASE.R.H. « The problem of the social cost ». Journal of Law and economics. n°: 3. (1960). P: 44.

12- STIGLER.G.J. « The theory of price ». New-York. Mac Millan. (1966). P:113.

13- FURUTHBON.F.G & PEJOVICH.S. « Property rights and economic theory: a surrey of recent literature ». Journal of Economic Literature. Vol :X. n :4. (1972). PP :1137-1162.

14- FURUTHBON.F.G & PEJOVICH.S. (1972). Op.cit. P :1165.

15- Idem.

16- BARZEL.Y. « The economic analysis of property rights ». Cambridge University Press. (1989). P :22.

17-JOSKOW.P.L & SCHMALENSEE.R. « Markets for power, an analysis of electrical utility deregulation ». MIT Press-Ed. (1983). P :23.

18- ANDERSSON.B. « Essays on the swedish electricity market ». Dissertation for the Doctors Degree in Economics. Stockholm S of Economics. (1997).

19 -JONHSEN.T.A & VERMA.S.K & WOLFRAM.C. « Equity and efficiency of unit commitment in competitive electricity markets ». Utility Policy. Vol :6. N:4. (1999). PP: 9-19.

20- JOSKOW.P.L & SCHMALENSEE.R. Op.cit. (1983). P: 31.

21- لمزيد من المعلومات حول تغيرات الطلب في السوق البريطانية يمكن الرجوع للتقرير السنوي:

National GRID Company. (2001). Seven Year Statement.

22- التخزين الذي نعنيه في هذا العنصر هو التخزين الكثيف والضخم للطاقة الكهربائية ولمدة طويلة.

23- تم ذكر كلمة متعامل للنظام عدة مرات وهي تعني هيئة تسهر على توازن نظام إنتاج الطاقة الكهربائية وتعمل على التوفيق بين العرض والطلب.

24- MENARD.C. « L'économie des organisations ». Edition La Découverte. Paris. (1990). P: 25.

25- المصطلح باللغة الفرنسية هو : « La non Traçabilité ».

26- JOSKOW.P.L & SCHMALENSEE.R.(1983). Op.cit. P:33.

27 -BATAILLE.C & GALLEY.R. « L'aval du cycle nucléaire ». Tome II. (1999). PP :69-78.

28- تعبر التكاليف الثابتة المتزايدة عن كل ما من شأنه الدخول في جملة التكاليف التي تحتاجها الوحدة الإنتاجية سواء أنتجت أم لا.